

لَوْ أَخَذَ الْقَوَسَ غَيْرُ بَارِيهَا

لِلدكتور إبراهيم السامرائي

(كلية الآداب / جامعة بغداد)

رعاك الله — اخي الكريم — وسدد خطاك، واتال من عثرتك ؛ لقد ضبطت الكلم في مبحثي المنشور في « العدد المزدوج الخامس والسادس » ، تكلمة لعمل المطبعة التي ينقصها الشكل ، ثم مررت بقولي : « يتوافر فيه » في آخر الموضوع ، فرأيت ان تصحح ما بدا لك انه خطأ ، فرسمت ألفاً بعد الواو ، فصارت « يتوافر فيه » .

شكر الله لك سعيك، لأنك حفزتي الى الكتابة في موضوع التصحيح اللغوي لما هو خطأ وتجاوز ، ولما خيل لطائفة من اهل العلم انه خطأ .

اقول : إن الذين ذهبوا الى ان من الفصح ان نقول : توافر الشيء ، ولا نقول : توفّر الشيء ، لم يكونوا على علم كاف بكتب العربية ، وأقرب هذه هي المعجمات . ليس غريباً ان اقول : إننا نحن معاصر العرب ، ولا سيما اهل العلم منهم ، لا نرى فينا حاجة الى الرجوع الى المعجم القديم . فماذا من امر « تَوَفَّرَ » و « تَوَافَرَ » في المعجم ؟ جاء في « التهذيب » للزهرى :

والمستعمل في التعدي : وَفَّرناه توفيراً .

وجاء في « اللسان » :

وَوَفَّرَ عَلَيْهِ حَقَّهُ تَوْفِيراً ، واستوفره ، اي استوفاه . وتَوَفَّرَ عَلَيْهِ اي رعى حُرُمَاتِهِ ، ويقال : هم متوافرون اي هم كثير ، وَوَفَّرَ الشَّيْءَ وَفَرَا ،

وَوَفَّرَهُ : كَثَّرَهُ . فليس من « تَوَافَرَ » إِلَّا قَوْلُهُمْ : « هم متوافرون » أي هم كثير . وقولهم « تَوَفَّرَ عليه » شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللغة المعاصرة ، لأنه يفيد رعي الحُرُمَات .

وليس لنا إِلَّا أن نقول إن استعمالنا الحديث « تَوَفَّرَ الشيء » (مَنَات) من وَفَّرْتُهُ فتَوَفَّرَ : كما تقول عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمَ . إن المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العربية .

لقد خلت مادة « حزب » من بناء « تَحَزَّبَ » . كما خلت مادة « خرب » من بناء « تَخَرَّبَ » . فهل يجوز لنا أن نقول : إن الفعلين « تَحَزَّبَ » و « تَخَرَّبَ » غير صحيحين فصيحين . وإن استعمالهما من الخطأ ؟ فإذا كان « تحزيب » كما في حديث أوس بن حذيفة قال : سألت أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كيف تُحَزَّبُونَ القرآن ؟

أقول إذا كان هذا . فلم لا يكون « تَحَزَّبَ » ؟ وإذا اشتملت العربية على الفعل « خَرَّبَ » والمصدر التخريب ، فلم لا يكون « تَخَرَّبَ » ؟ ألم يقل اللغويون بالمطاوعة ، نحو قَدَّمْتُهُ فَعَدَّدْتُهُ ؟ ثم ألم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين : تَحَزَّبَ وَتَخَرَّبَ في نثرهم وشعرهم ؟ وعلى هذا كان استعمال « تَوَفَّرَ » هو الفصيح المليح ، ولم يرد « تَوَافَرَ » إِلَّا في قولهم : « هم متوافرون » أي هم كثير ، وهذا لا يعني ما نريد من « تَوَفَّرَ » الشيء إذا كان وافرًا .

ولا حجة لأصحاب التخطئة من المتصدين الى تصحيح الالفاظ والأبنية ووجوه القول ، في أنَّ المعجم القديم خلا من هذه اللفظة او تلك ، ذلك أنَّ المعجم القديم مُعَوِّزٌ يفتقر الى شيء كثير من الاستقراء . ثم ان المعجم قد يذكر الكلمة ويفوته ذكر الجمع ؛ فهل يعني هذا ان الجمع غير وارد في اللغة ، وليس من حق المعربين الا يأتوا بجمعها حملاً على نظائرها ؟ إن « الخمر » معروف ، وهو مادة طويلة في المعجم القديم ،

ولكنها خلت من « الخُمور » وهو الجمع ؛ فهل يقال : إن « الخُمور » خطأ لان المعجم اخلّ بها ؟ و « الخُمَر » بالتحريك ما وارك من الشجر ، وليس من جمع له في المعجم ، فهلاً اذنا لانفسنا ان نجعله على « افعال » مثل قلم واقلام ؟ واذا اشتمل المعجم على « تمر وتمور » فلم لا نقول إن المعجم اخلّ بـ « الخُمور » جمعا لـ « خُمَر » ، واخلّ بـ « البقول » جمعا لـ « بُقُل » ، وغير هذا كثير لا يحصره العد . واذا خلا المعجم من « التطور » في مادة « طور » فهل ترى ان جمهرة المعربين منذ ما يقرب من مئة سنة مخطئون في صوغ هذا المصدر ؟ ثم إنك تجد الفعل في المعجم ولا تجد مطاوعه ، وهو جار في الاستعمال الفصيح منذ قرون عدة . الا ترى ان المعجم قد اخلّ بـ « انحبس » و « انحجز » و « انجر » ، وكلّه فصيح جار في اساليب المتقدمين ؟ ولعل مما آخذه على اصحابنا المتصدين للتخطئة في عصرنا هذا انهم لا ينظرون في اساليب المعربين في المظان الادبية واللغوية والتاريخية غير ما ندعوه « معجمات » . ومن امثلة هذا الكثير مما ندعوه خطأ ، لانه لم يرد في المعجم القديم ، ما قالوا في الفعل « ساهم » بمعنى « شارك » كان يقال : « ساهم محمد في إنجاز المشروع الثقاني الكبير » بمعنى انه شارك مع غيره من العاملين .

جاء الفعل « ساهم » في لغة التنزيل العزيز في قوله تعالى : « فساهم فكان من المدحّضين » . اي قارع اهل السفينة فقرع ، في الكلام على النبي يونس — عليه السلام فقال تعالى : « إِذْ أَبَقَ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ، فساهم فكان من المدحّضين ، فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ وَهُوَ مُلِيمٌ . (١) » وفي الحديث الشريف : ان رجلين احتكما الى النبي — صلى الله عليه وسلم — في مواريث قد درّست ، فقال لهما : اذهبا فتوخّيا ، ثم استهما ، ثم لياخذ كل واحد منكم ما تخرجه القسمة بالقرعة .

ان هذا ليشير الى أن الفعل « ساهم » او « استهم » متصل بالمقارعة التي تقوم على المساهمة، اي المقارعة بـ « السهام » ؛ فأما دلالة المشاركة العامة كما هي الحال في اللغة المعاصرة فقد اخل بها المعجم القديم والنصوص القديمة . غير أن اللغة حين اتسعت فيها مجالات القول، وتأثرت بما فرُضت عليها الحضارات، استجابت للتوسّع الكبير، فاتسّعت، فكان من ذلك أن يكتب الشريف الرضي الى أبي اسحق الصابي رسالة يعزّيه بفقد ولده فيقول له : وأنا المساهم لك في تحمّل النائبة .

لقد اخلّ المعجم القديم بالفعل « شاكس »، وهو معروف مشهور، في حين ورد فيه « تشاكس »، كما في لغة التنزيل العزيز : « ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً » . اقول: اذا ورد الفعل « تشاكس » فمن الصحيح ان يكون الفعل « شاكس »، لأن « التشاكس » أن « يشاكس » الرجل آخر . فهل من الحق أن نقول إن الفعل « شاكس » والمصدر المشاكسة، او الشكاس، من الخطأ لأن المعجم القديم قد اخل بها ؟

واذا عرفنا ان قياس المصدر في « فاعل » هو « الفاعل والمفاعلة » وجدنا المعجم قد يكتفي بأحدهما، والغالب ما جاء على « مفاعلة »، ويهمل « الفاعل » ؛ كما في « المواظبة » ولم يشر المعجم الى « الوظائف » . ومثل هذا « المباراة » مصدر الفعل « بارى »، يشير اليه المعجم القديم ولا يشير الى نظيره « البراء » . ونجد « المضاهاة » ولا نجد « الضهاء » ونجد « المساماة » ولا نجد « التسماء » .

وقد حلا لابي عثمان الجاحظ أن يستعمل الأبنية القياسية وان لم تكن مما ألفها الاستعمال وأشارت اليها كتب اللغة ، فقد استعمل « الخطار » ولم يقل « المخاطرة »، وهي اشيع في القياس ؛ واستعمل « البراء » ولم

يستعمل « المبراة » (٢) ، ولأبي عثمان نظر فريد في دلالة الالفاظ ؟ لقد فرضت علينا الحياة المعاصرة الفاظا تعد بالمئين بل الآلاف لا مكان لها في المعجم ، فهل جاز لنا ان نعدّها من الخطأ او المولد او ما شئت ؟ افليس من الحكمة ان يكون لنا معجم جديد يشتمل على المباحثة والمكاملة والمشادة ونحو هذا ؟ اما ان تقول — حفظك الله — ان هذا خطأ وتجاوز فما اراك رعيتَ للغة حقّها وحُرمتها ، افلستَ ممن حَمَلَ الضيَمَ عليها ووشمها بالتخاذل والضيّق ؟!

قلت : إن المتصدّين للتخطئة والتصحيح لم يتجاوزوا المعجم القديم ، ومنهم من لم يُطلِ النظر في هذا المعجم فيعرف ما فيه معرفة يستوفي فيها الكلمة واستعمالها . وكيف يتأتّى لفلان او فلان من اصحاب العلم المتصدّين للتخطئة وتقويم اللسان والقلم وهو لم يستوعب ما جاء في كلام الله العزيز ؟!

اعرف من خبر احد هؤلاء الفضلاء ، بل من متقدّميهم ممن ضربوا في هذا الامر بسهم صائب ، انه قد شارك في وضع كتاب مدرسي في « البلاغة » مع اثنين آخرين ، فاتفق الثلاثة على ان يضطلع اثنان منهم بوضع مادة الكتاب ، وينفرد صاحبنا المعنيّ بتقويم اللغة واساليب القول والكتابة بمراجعة الكتاب . ولما ان تم لصاحبيه وضع الكتاب ، اقبل هو يراجعه فوجد في فاتحته شيئا موجّها الى الطالب جاء فيه :

« فليتدبّر الطالب هذه الموضوعات ... » . كأن استاذنا الجليل قد هجس في نفسه ان « التدبّر » في قول كاتب مقدمة الكتاب من الخطأ فقال : « ان التدبّر » يعني النظر في الادبار .

اقول : لو ان استاذنا الجليل قد اطال النظر في كتاب الله العزيز

٢ — لأبي عثمان الجاحظ مادة لغوية ذات قيمة تاريخية كبيرة ، وكنت اشرت الى هذا في كتاب لي ما زال مخطوطا وسميته بـ « معجم الجاحظ » .

لقرا الآية الكريمة : « افلا يتدبرون القرآن ... » . ثم انه قد أثر عنه انه كان يقول : « يقال هذا الشيء عاديّ » وهو خطأ لان « العاديّ » هو الشيء القديم العتيق ، والنسبة الى « عاد » من الأمم البائدة الاولى ، ومن ذلك « العاديات » للنفائس والتحف . لقد قيل له : وكيف النسب الى « العادة » ؟ فلم يكن منه إلا أن تراجع وصدّق .

اقول : إن يبتدر المرء الى القول بـ « الخطأ » شيء يناقض العلم ذلك ان الإحاطة بالمستعمل وغير المستعمل من الابنية والاساليب أمر عسير ، ومن هنا كان الاقتصار على ما في المعجم القديم لا يحقق غرضاً علمياً . الا ترى ان المعجم القديم لم يشر الى بناء « فظّ » المضاعف وقد تحسبه من لغة العوام لانهم يستعملون « التفضيع » ولكنك تفاجأ حين ترى هذا البناء في « شرح المفضليات » للتبريزي حيث يقول (٣) : « والقصد الى التفضيع .. »

ثم نجد ابن المقفع يقول في « الادب الصغير » (٤) :

« فالسعيد الفالح ، والمرجؤ من لم يخصم » .

لقد اخلّ المعجم القديم بـ « الفالح » اسم الفاعل من « فَلَحَ » ذلك ان في المعجم « افلح » الرباعي ليس غير ، افجائز ان نذهب الى خطأ القول بـ « الفالح » وقد استعمله ابن المقفع بحجة ان المعجم لم يشر اليه ؟ ولا بد لي ان اتوجه الى أصحابنا الفيارى على العربية والساعين الى سلامتها فاقول لهم : إن الطريق الى معرفة الصحيح والخطأ في الابنية والاساليب رهين بالنظر في كتاب الله العزيز والحديث الشريف وسائر المواد الأخرى مما اشتملت عليه كتب اللغة والادب والتاريخ ، وان الاقتصار على المعجمات

٢ - التبريزي ، شرح المفضليات (بتحقيق البجاوي) ٢١٧/١ .

٤ - ابن المقفع ، الادب الصغير (دار الجيل في بيروت) ص ١٧٢ .

الغوية لا يحقق هذا الغرض العسير .

إن أصحابنا أهل التصحيح وتخفيف الأساليب القويمة قد وقعوا في أوهم بسبب من نقص أدواتهم . لقد قال أحدهم مثلا : إن الصحيح « اجوزة السفر » لا « جوازات السفر » والحجة ما جاء في « أساس البلاغة » : « وخذوا اجوزة سفركم » ومثله في « التاج » .

أقول : وفات المصحح الفاضل المتوخي استعمال الابنية الصحيحة ان الجاحظ استعمل في إحدى رسائله « الجوابات » (٥) جمعا لـ « جواب » . الا يحق لنا ان نقول بعد استعمال الجاحظ هذا ، بصحة « جوازات السفر » كما نقول بصحة « اجوزة » السفر الذي جاء ذكره في (أساس) الزمخشري وفي « تاج العروس » . . وقد جمع الجواب على « اجوبة » (٦) ايضا . وكنت قد لاحظت كما لاحظ غيري ، ان أهل التصحيح قد عرضوا لمواد نجدها مكررة مرادة منذ عصر الحريري الى يومنا هذا ؛ فأنت تجد ان جُلوم قال : الحوائج جمع حاجة من الخطأ الشائع ، وإن أثر في الشيء هو الصحيح لا أثر عليه . ولا يشير المتأخر من هؤلاء الى ما ذكره المتقدم حين يعود الى القول نفسه .

وسأعرض لنماذج من هذا الذي تردّد في مصنفات أصحابنا الذين تصدّوا الى تصحيح الابنية والأساليب . وليس غريبا ان أقول : إن طائفة كبيرة مما ذهبوا فيه الى الخطأ قد ورد في كتب الادب والتاريخ واللغة ، ولكنهم حين اقتصروا على المعجمات فاتهم علم كثير . على أن من الحق ان أقول إن بينهم من كان دائم النظر في كتب الادب والتاريخ واللغة ، ولكن الاحاطة والشمول امر معجز ، فقصر كما قصر غيره .

٥ - الجاحظ ، فصل من صدر كتابه في الجوابات في الإمامة (المورد ج ٧ ، ١٩٧٨) .

٦ - ولابي حامد الفزالي كتاب عنوانه « الاجوبة الفزالية في المسائل الاخرية » ط . مصر

قال غير واحد من الأساتذة العلماء في مادة التصحيح :

يقولون : تسرّب اليه بمعنى تسرّب فيه ، والثانية هي الصواب . أقول
إذا كان السابق المتقدم قد أشار الى هذا فلم يتكرّر علينا من جاء بعده
فيحسّر هذا في مادته دون أن يشير الى سابقه ؟ وقال الشيخ ابراهيم
اليازجي في « لغة الجرائد » (٧) : يقولون : تخرّج على فلان ، وتخرّج في
مدرسة كذا وهو خريج فلان .

وخلف بعده جماعة فأعادوا المسألة مع خلاف ، فقال أحدهم : تخرّج
فلان في الكلية الفلانية وليس تخرّج من الكلية .

أقول : والذي وقفت عليه في كتب الرجال اني قرأت كثيرا وتخرّج به
جبهة من العلماء .

وإذا كنا قد عرفنا في باب التضمين قوله تعالى :
« عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » فهل ترانا أنصفنا العربية وأنصفنا انفسنا ؟
انلا يكون من الجور أن نتشدّد الى هذا الحد ؟ قالوا : لقد حجّرت واسعا .
وقالوا : من الصواب أن نقول : تعرّفت الأمور لا تعرّفت بها .

إنّ من المتقدمين في عصرنا من قال بهذا ، الشيخ ابراهيم اليازجي في
« لغة الجرائد » (٨) :

ويقولون : تعرّفت على فلان اذا احدثت به معرفة ، وهو من التعبير
العامي .

ومرجع الشيخ اليازجي والذين أعادوا مقولته هو المعجم القديم .
ولكن الأساليب تتغير ، وان المعربين يصيرون الى أنماط من الاعراب تخالف
ما درج عليه متقدموهم . ولست أذهب مذهب اللغويين الأوائل فأحظر أن

يؤخذ بأقوال من سَمَوْهم « مولدين » أو « مُحَدَّثين » ؛ تلك شَنْشَنَة
قديمة عَفَى عليها الزمان ؛ أفلا ترى أن من التعسف الكبير ألا تأخذ بقول
أبي الفرج الاصبهاني، صاحب « الأغاني » الشهير، في أخبار « عُبَادِل »
ونسبه وهو قوله : « فحرَّكت بعيري لاتعرَّف بهنَّ وأنشدهنَّ » ؛ ومثل هذا
ما قرأناه في « نفح الطيب » ، في الكلام على يوسف الدمشقي : وكان من
الذين أخفاهم الله لا يتعرَّف به الا من تعرَّف له (٩) .

ومما كرَّره غير واحد من غير اشارة الى المتقدم السابق قولهم :
دُعُسْتَه السيارة لا دُهُسْتَه .

وقولهم : كتاب شائق لا شَيِّق .

وقولهم : « تُكْنَةُ الجندي » بضم التاء مع سكون الكاف لا « نُكْنَةُ »
بفتحتين .

وقولهم : « فلان يرأس اللجنة » بفتح الهمزة، لا « يرئس » بكسرها .

وقولهم : « كابدَ فلان العذاب » لا « تكبَّد » .

وقولهم : « استهترَ بالخمِر » لا « استهترَ » .

أقول : ان ممن نبَّه على هذا من السابقين ، أبو الفرج بن الجوزي
في كتابه « تقويم اللسان » ؛ قال ناقلًا عن غيره : « تقول استهتر فلان بكذا »
بضم التاء الاولى وكسر الثانية على ما لم يُسمَّ فاعله، والعام فـتـسـحـح
التائين (١٠) .

وكان الاساتذة قد وقفوا على ما في « لسان العرب » حين صححوا
هذا الخلل الشائع ، لقد جاء في « اللسان » الحديث الشريف . سبق

٩ — من كتاب « الاستدراك على كتاب قل ولا تقل » للاستاذ صبحي البصام ص ٩٠ .

١٠ — تقويم اللسان (دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦) ص ٧٧ .

المُفْرِدُونَ ؛ قالوا وما المُفْرِدُونَ ؟ قال الذين أُهْتَرُوا في ذكر الله . وجاء في حديث آخر : هم الذين اسْتَهْتَرُوا بذكر الله، أي أولعوا به . كما جاء في « اللسان » وفلان مُسْتَهْتَرٌ بالشراب، أي مولع به .

ومما رده أصحاب التصحيح من أقوال يأخذها لاحقهم عن سابقهم قولهم :

اسْتَسِيت المدرسة لا تأسست .

و « ما زال الخلاف قائما » وليس « لا زال الخلاف قائما » .

و « هو عائل على غيره، وهم عائلة على غيرهم » وليس « هو عائلة على غيره » .

و « ينبغي لك » لا « عليك » . و « صادره على المال واستصفى ماله » لا « صادر ماله » .

هذه جملة موجزة لمواد ادرجت في كتب التصحيح في عصرنا هذا، يرددها غير واحد منهم مع ان شيئا منها قد تنبه له المتقدمون .
واريد ان اعرض لنمط آخر مما لم يُرد في هذه الكتب، بل اختص به علم من الاعلام من اهل الفضل والدراية والتبحر .

قال — رحمه الله —

قل : « أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ » ولا تقل « أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ » .
والحجة ان « هما » في قولك « ايهما » ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة عودا غير مجاز .

وقال : « ان التركيب مخالف للمنطق اللغوي » .

اقول : إن ما ذهب اليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ؛ غير ان الوجه الآخر الذي شدد النكير

عليه مما نواجهه في كلامهم أيضاً؛ فمن ذلك ما جاء في أخبار أبي عمرو بن العلاء : انه كان يخاف الحجاج بن يوسف ، فكان يتستر . قال : فخرجت في الغلس أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه الى غيره فسمعت منشداً ينشد :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النفوس من الـ_____ له فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ .

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدري بأيُّهما كنتُ أُسرُّ ؟
أقول المنشد « فَرْجَةٌ » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ (١١)

ولقد استدرك الأستاذ صبحي البصام على استاذة الدكتور مصطفى جواد — رحمه الله — شواهد كثيرة تشير الى ان ما أنكره وهو القول « أيهما » كلام نصيح وارد في كلام المتقدمين الفصحاء ، ومن ذلك :

١ — جاء في « نهج البلاغة » : وسئل عليه السلام ، أيُّهما افضل .
انعدل أو الجود . ؟

٢ — وفي طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي : « ان أبا العطف قال : إن شاباً لقي الفرزدق ، فقال له : أيهما أحب اليك تسبق الخير
أو يسبقك » ؟

٣ — وفي « الاغانى » : انَّ أم عمر بنت مروان قالت لطوَيْس المغنِّي :
أيهما أحبُّ : العاجل أم الآجل ؟ (١٢)

واستوفى الأستاذ البصام من هذا خمسة عشر موضعاً كلها تؤيد استعمال « أيهما » وعودها على الضمير المتأخر .

١١ — الزبيدي ، طبقات النحويين ص ٢٩ .

١٢ — البصام ، الاستدراك ص ١٣ — ١٤ .

ان هذا يعني أن العربية وإن دُرِّجَت في سننٍ واضحٍ من النظام النحوي في نظم الكلم في الجمل المفيدة ، تبتعد كثيرا عن هذا السنن في طائفة من وجوه القول . ثم الم نذكر أن النحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، أشاروا في الوقت الى شواهد ما جاء شاذا عن هذه القاعدة النحوية كقول أبي الاسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي ، وقد نسبه ابن جني الى النابغة الذبياني :

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وكقول حسان يرثي مطعم بن عدي أحد أجواد العرب :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقال — رحمه الله — :

قل : « السكك الحديدية ولا تقل : السكك الحديدية » .

وقال شارحا العلة : وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ولم يُضَف إليها شيء آخر من الفلزات والمعدنيات .

وهو يقول : إن الناس اتبعوا في هذا الخطأ ما جاء في « تذكرة الكاتب » لأسعد خليل داغر .

وقد عرض لهذا القول الأستاذ البصام فجاء بشواهد من الشعر والنثر ما يردُّ به مقولة الدكتور مصطفى جواد ، وخلص منها الى أن السكة الحديد والسكة الحديدية كلاهما فصيح (١٣) .

وقال — رحمه الله — :

« قل أجاب عن السؤال ، ولا تقل أجاب على السؤال » .

أقول : إن القول بفصاحة الاستعمال الأول صحيح مليح، ولكن
الاستعمال الثاني قد ورد في نثر المتقدمين كما ورد الاستعمال الأول،
والشواهد كثيرة في كليهما .

ثم إن لاستعمال حروف الجر في العربية طرائق عدة تظهر إن بعضها
ينوب عن بعض ويحل محله . وما القول بـ « التضمين » في هذه الأدوات
إلا مظهر من مظاهر التطور اللغوي ، فإذا كان التضمين جائزا وقد عرض
للعربية في عصورها المتقدمة ، فلم لا نقبل حلول « على » محل « عن » مثلا
في قولنا : اجاب عن السؤال او على السؤال ؟

ولم لا نقول : وفق الحاجة تأسيًا بأبي عثمان الجاحظ كقوله في رسالته
« استنجاز الوعد » « واسماؤكم وكُنَّاكُمْ بين فَرْجٍ ونُجَجٍ ، وبين سلامةٍ
وفضلي ، ووجوهكم وفق اسمائكم، واخلاتكم وفق اعراقكم » (١٤)

ومجيء « وفق » من غير أن يسبقها « على » كثير ، فهل آن للمتصدين
للتصحيح ان يعيدوا النظر في مناهجهم ويتعقبوا النصوص في كتب الادب
واللغة والتاريخ ؟ .

ثم انهم لم يأخذوا في ان « الايجاز » هو من البلاغة في الاساليب العربية
حيث يجب الايجاز . ومن الايجاز البليغ قوله تعالى « واختار موسى قومه
سبعين رجلا » اي من قومه . ان حذف الجار يفرضه علينا البلاغة العربية
فنقول : حَدَّثَ اثنَاءَ ذلك ، او خلال ذلك ، وهو ابلغ مما نقول : « في اثناء »
او « في خلال » .

ولقد عُني بموضوع التصحيح في عصرنا جمهور من العلماء من اهل
الفضل والدراية، حتى اذا توفاهم الله خَلَفَ من بعدهم خَلْفٌ لم يكن لهم

من العلم ما كان لأولئك، فتعجلوا الطريق فكانوا كحاطب الليل، وعادوا الى ما سطره اولئك الاعلام فزادوه عبثا .

لم يكن هذا الخلف على علم بالعربية ، معتمدا على كثير من المواد التي توزعتها كتب الأدب والتاريخ . ومن أجل ذلك اقتصر جلهم على مادة من سبقهم فرددوها غير مشيرين الى أصحابها ، ثم انهم يصلون الى تلك المواد بلغة العصر الجديد التي كثر فيها التجاوز بل الخطأ .

ان أحدهم يستعمل « التصويب » وهو يريد به « التصحيح » ، وهذا من لغة العصر ؛ فالتصويب ان تصوب كلاما اي تجده صوابا وتعدّه صوابا، كأن يقال : أبدى فلان رايه فصوّبته . وان آخر يستعمل « الكواهل » فيقول : « كواهل عقولهم » وما ادري اعرف صاحبنا معنى « الكاهل » ام جهله ؟ واذا كان قد عرفه فهل جائز استخدام هذه الاستعارة في حدود العقل ؟ وكيف يكون للعقول « كواهل » ؟

وكيف يتأتّى هذا وقد عاب النقاد المتقدمون على أبي تمام قوله :

يا دهرُ قَوْمٍ منْ أخدَعْنِيكَ فقد اضججتَ هذا الأنامَ منْ خُرْقِكَ

لقد هالهم ان يكون للدهر « اخدعان » كما يهولنا الآن ان نغير « العقول كواهل » . ويستعمل هذا النفر كلمة « التشويش » ، وهذه الكلمة عامية في عصرنا هذا ، يقال : « حدث تشويش في البلد » اي اختلاط واضطراب . ولقد عدّ اللغويون المتقدمون هذه الكلمة من العامية . قال ابن الأنباري : اجمع اهل اللغة على ان « شوش » عامية (١٥) ووهم الجوهري في عدّها في جملة الفصح الصحيح . اترى بعد هذا ان من الفصاحة ان نستعمل هذه في كتاب لغوي انصرف لتصحيح الابنية والاساليب ؟!

و « التشويش » نظير « الفوضى » وقد استعملت « الفوضى » في المعنى نفسه ، والأصل فيها الجمع ، والمفرد « فضيض » ، ثم عرض لها الإبدال ، فإذا قلنا : « الناس فوضى » فالمعنى : متفرقون مختلطون . قال الأفوه الأودي :

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سَراةَ لهمْ ولا سَراةَ إذا جُهاَّهمْ سادوا

ولست أرى أن يضطر مُعرب في كتاب في أصول العربية أن يستعمل « القرون الوسطى » مستعرا هذا المصطلح من التاريخ الغربي المسيحي .

ثم ليس من التساهل والتعسف أن تستعمل وصف « الاملائية » للاخطاء فنقول : « الاخطاء الاملائية » ؟ إن مصطلح « الاملائية » مأخوذ من مادة « الإملاء » وهو أن المعلم يملئ على تلامذته ليختبر معرفتهم بـ « رسم » الحروف ؛ وعلى هذا لا يمكن أن ينصرف « الإملاء » الى معنى رسم الهمزة والالف المقصورة ، كأن ترسم الفاقائمة أو برسم الياء ونحو هذا . ويستعملون « الاستعجال » بمعنى العجلة فيقولون : « ان هذا الكتاب يعين المستشار المستعجل » . وكان الصواب أن يقسم « العجلان » لأن الاستعجال والاعجال والتعجل بمعنى الاستحثاث وطلب العجلة . واعجله وعجله واستعجله إذا استحثه وطلب العجلة .

ومن العجب أننا نقف على اخطاء يذكرها هذا النفر من نراها الا في كتبهم ، وهي إنْ وَجِدَتْ فني استعمال الصبية أو قل العوأم ؛ وإلا فمن يقول « المروءة » بفتح الميم أو « الخراج » لما يخرج من القرح أو شبهه ، بفتح الخاء ؟

واني لأعجب من طائفة منهم في قولهم يقال : خرج عن القانون ولا يقال : خرج على القانون . ولو قرأ هؤلاء في كتب التاريخ واحصوا الخارجين على السلطان في عصر بني امية وعصر بني العباس لوجدوا جمهرة من هؤلاء كلهم « خارج على السلطان » . ولا يعني هذا ان المرء حين يقول :

« خرجت عن الحد اللائق » مخطيء ، فكلاهما صحيح ، ولكل توجيه في الدلالة والمعنى ؛ فاعرف ذلك — رحمك الله —

ولم اكن اقصد الى استيفاء هذه المواد، ولو قد فعلت لكان لي منه كتاب براسه ما زلت احتفظ بمواده ، ولكني اقول : إن المعربين في العربية قد ضاقوا بها ذرعا فلم تسلس لهم، ولم تسلمهم قيادها لانهم لم يملكوها ولم يشقوا بالنظر في مصادرها .

واذا لم يكن هذا فكيف اقرا في مجلة مغربية ان احدهم كتب : لقد خلا الوطاب وتنوعت الاسباب وكثرت السبل ...

اقول : إن صاحب هذا الكلام لا بد ان يكون قد فهم ان « الوطاب » مفرد لا جمع ل « وطب » ، ومن اجل هذا لم يلحق الفعل « خلا » بتاء التانيث في حين ان الفعل الذي اتى بعده مقترن بالتاء في قوله : « وتنوعت الاسباب » وبعده « وكثرت السبل » مع ان الأمر جائز مع الفاعل اذا كان جمعا مكسرا . غير ان التزام تاء التانيث في الجملتين مع خلو الاولى منها يشعر ان المَعْرِبَ حَمَلَ « الوطاب » على الافراد والتذكير ، وهو في حقيقته جمع . قال تأبط شرا :

اقول لِلْحَيَّانِ وقد صَفَرْتُ لَهُمْ وطابي ويومي ضيق الحُجر مُعَوَّرُ
ومثل هذا استعمالهم « اذ » وهو ظرف للزمان الماضي استعمال « اذا » الشرطية فيقولون : « واذا لم يتهيا لي العمل في بغداد فقد غادرتها الى ... » .

والصواب « اذا » اما « اذ » فكقوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بعد اذ هديتنا » .

وبعد فهذه المأمة موجزة بشيء يتصل بمبحث سلامة العربية ونهج المعنيين فيه، لم ارد منه ان اقسو على احد من العاملين ، وفهم الله لخير هذه اللغة الشريفة .

الدكتور ابراهيم السامرائي